APLC/CONF/2014/WP.2

30 May 2014
Arabic
Original: English

المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

مابوتو، ٢٣-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت
عرض غير رسمي للطلبات المقدمة في إطار المادة ٥ ولتحليلات هذه الطلبات

طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

موجز تنفيذي

مقدم من اليمن

١- شهد اليمن نشوب عدد من النزاعات خلال الخمسين عاماً الماضية في الفترة الممتدة بين اندلاع الثورة وفترة المواجهات المدنية في عام ١٩٩٤. وخلّف كل نزاع من هذه النزاعات وراءه تلوثاً عالياً بالألغام ومخلفات الحرب الأخرى من المتفجرات.

٢- والحكومة ملتزمة بالقضاء التام على الألغام الأرضية ومخلفات الحرب الأخرى من المتفجرات. وقد أنشأت في حزيران/يونيه ١٩٩٨، اللجنة الوطنية لمكافحة الألغام من أجل وضع السياسات وتخصيص الموارد ووضع استراتيجية وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وعلاوة على ذلك، أُنشئ المركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بوصفه الهيئة التنفيذية للجنة الوطنية لمكافحة الألغام وأُسندت إليه مسؤولية رئيسية تتمثل في تنسيق جميع أنشطة الإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام في البلد. وترمي الخطة الاستراتيجية الحالية لمكافحة الألغام إلى وضع حد للمعاناة والخسائر البشرية التي تتسبب فيها الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

٣- وأفضت دراسة استقصائية لأثر الألغام الأرضية شملت جميع أنحاء اليمن واستُكمِلت في تموز/يوليه ٢٠٠٠، إلى تحديد ٥٩٢ قرية ملوثة بالألغام تقع في ثماني عشرة محافظة من

(A) GE.14-03896 160614 180614
1403896

الرجاء إعادة الاستعمال

أصل المحافظات اليمنية البالغ عددها إحدى وعشرون محافظة. وصنفت من بينها أربع عشرة مديرية على أنها متأثرة بشدة، بينما صنفت ٥٧٨ مديرية على أنها متأثرة بدرجة متوسطة أو متأثرة قليلاً. وجرى تحديد ما مجموعه ١ ٠٧٨ منطقة ملغومة تبلغ مساحتها حسب التقارير، ٩٢٢,٧ كيلومتراً مربعاً، وتقع أساساً في المنطقتين الوسطى والجنوبية من البلد. وقد كان لمشكلة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب الأخرى من المتفجرات تأثير خطير على سبل الوصول إلى الموارد الحيوية، ما حال دون الوصول إلى المراعي والأراضي الزراعية وموارد مياه الشرب والري. وقد أعاقت هذه المشكلة أيضاً تطوير البنى الأساسية وتنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية في المديريات المتأثرة. وسجلت هذه الدراسة الاستقصائية وقوع خسائر بشرية ذهب ضحيتها ٤ ٩٠٤ أشخاص خلال السنوات الخمسين الماضية، منهم ٥٦٠ ٢ قتيلاً و٣٤٤ ٢ جريحاً. وأوقعت الحوادث المسجلة بين عام ١٩٩٩ وشهر أيلول/سبتمبر ٢٤٣ ضحية منهم ١٥٣ جريحاً و٩٠ قتيلاً بينهم ٨٧ طفلاً (٥٦ صبياً و٣١ فتاة) و١٥٧ بالغاً (١٤١ رجلاً و١٦ امرأة). وفي عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، حددت ثلاث مديريات إضافية يبلغ عدد سكانها ٧٤٧ ٣٦ نسمة وتضم سبع مناطق ملغومة تمتد على مساحة إجمالية قدرها ٤٠٠ ٦٠٤ متر مربع، وذلك بفضل معلومات أدلى بها السكان وتقارير مقدمة من السلطات المحلية.

٤- وقد أحرزت اللجنة الوطنية لمكافحة الألغام، منذ إنشائها في عام ١٩٩٩، من خلال هيئتها التنفيذية (المركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام)، تقدماً تدريجياً صوب تحقيق هدفها الأصلي المتمثل في تطهير ٩٢٣ كيلومتراً مربعاً من الأراضي الملوثة بالألغام ومخلفات الحرب الأخرى من المتفجرات التي حددت في إطار الدراسة الاستقصائية. وقد حقق اليمن تقدماً سريعاً بعد أن كان أول بلد في المنطقة يصدق على معاهدة حظر الألغام في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ كما يشهد على ذلك تطور قدراته الوطنية، والانتقال من برنامج التنفيذ المباشر إلى برنامج التنفيذ الوطني منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. واليمن مشهود له دولياً في الأوساط المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام بامتلاك الكفاءة التقنية والمساهمة مساهمة عينية من خلال توفير الموظفين المعارين من الجيش اليمني.

٥- وقد سعى اليمن في طلب التمديد الأول الذي قدمه قبل حلول الأجل الأصلي للتمديد في عام ٢٠٠٩ (نيسان/أبريل ٢٠٠٩ إلى آذار/مارس ٢٠١٥)، إلى استكمال المسح التقني لما تبقى من مناطق ملغومة تبلغ مساحتها ٣٦٩ ٢٢٨ ٢١٣ متراً مربعاً لم تشملها الدراسة الاستقصائية وتقع في محافظات شبوة والجوف ومأرب، وفي ١٢ إقليماً مختلفاً في تعز وصعدة وإب وحضرموت. ولكن، بالإضافة إلى المناطق التي حددت في إطار الدراسة الاستقصائية لأثر الألغام الأرضية، استدعت الضرورة في ظل نشوب القتال بين الجيش اليمني ومجموعات القاعدة في عام ٢٠١١ في محافظة أبين والصراع الأهلي في صعدة والحجة وصنعاء وعمران، تنفيذ عمليات مسح إضافية في ظل الاشتباه في وجود تلوث. وخلقت النزاعات المتعاقبة تحديات جديدة لم تكن متوقعة أدت إلى تزايد الحاجة إلى أنشطة جديدة في

مجال الإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام في البلد. والمؤسف أن الأراضي التي كانت في السابق خالية من الألغام أو التي جرى تطهيرها أصبح تلوثها بالألغام إما مؤكداً أو مشتبهاً في وجوده. وبالإضافة إلى ذلك، ظهر تهديد جديد ينطوي على خطر كبير جداً ويتمثل في انتشار الذخائر والأفخاخ المتفجرة المصنعة محلياً التي تُفجر بفعل الضحية في أنحاء صعدة وأبين.

- في **صعدة**، بعد اندلاع الحرب على التمرد بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، استخدم المتمردون أنواعاً جديدة من الألغام المصنوعة يدوياً. واتسع نطاق هذه الحرب ليشمل محافظتي الحجة وعمران، وأُبلِغ عن وقوع حوادث عديدة ناجمة عن الألغام في هاتين المحافظتين سقط ضحيتها عدد غير معروف من المدنيين بين قتيل وجريح. وبدأ تنفيذ الدراسة الاستقصائية لأثر الألغام الأرضية في صعدة بتاريخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، في خمس محافظات (الظاهر، رازح، شداء، حيدان، ساقين). وأفضت هذه الجهود إلى تحديد ما مجموعه ٢٤٨ منطقة متأثرة بالألغام يشتبه في أنها خطرة، وتبلغ مساحتها ٠٠٠ ٤٢٤ ١٢٦ متر مربع وتقع في ١٤٢ قرية (١٧ مصنفة على أنها متأثرة بشدة، و٧٣ متأثرة على نحو متوسط، و٥٢ متأثرة قليلاً).
- في **أبين**، أجريت الدراسة الاستقصائية في إقليمين اثنين (زنجبار وخنفر). وأفضت هذه الجهود إلى تحديد ما مجموعه ٣٧ مديرية متأثرة بالألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات (٣ متأثرة بشدة و٣ متأثرة على نحو متوسط و٣١ متأثرة قليلاً)، ويتوقع وجود مناطق يشتبه في أنها خطرة يبلغ مجموعها ٦٢ منطقة تمتد على مساحة قدرها ٠١٦ ٨٠٥ ١٢٦ متراً مربعاً في الأقاليم الأربعة الباقية الملوثة بالألغام.

٦- وحظيت محافظتا صعدة وأبين بالأولوية نظراً لشدة تأثرهما؛ وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، شرع المركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام في تنفيذ الدراسة الاستقصائية لأثر الألغام الأرضية في هاتين المحافظتين بنشر ٩٠ في المائة من القدرات اليمنية فيهما. وشرع في الأنشطة المتعلقة بالمسح التقني والتثقيف بشأن أخطار الألغام ومساعدة الضحايا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وبما أن الأولوية تعطى حالياً للمناطق المتأثرة بشدة في أبين وصعدة، لم تتم زيارة المحافظات الباقية حتى الآن (صنعاء، عمران، الحجة). وهناك عائق آخر يتمثل في وجود مشكلة أمن بمحافظتي عمران والحجة حيث لا تتوافر الظروف الأمنية اللازمة لإجراء المسح وإزالة الألغام. ومن حسن الحظ أن هذا الوضع قد تحسن وسيتسنى استئناف العمل. وبتحديد مناطق إضافية، بات خط الأساس الجديد للتلوث يشمل ما مجموعه ٣٩٨ ١ منطقة ملغومة تبلغ مساحتها **٢٩٦ ٥٦١ ١٧٦ ١** متراً مربعاً.

٧- وبالإضافة إلى المناطق الملوثة المعروفة، نشتبه في وجود حالة تلوث جديدة حددها العاملون في مكافحة الألغام في المحافظات التالية:

- **في صعدة وأبين:** بالنسبة لباقي الأقاليم التي لم يشملها المسح في الدراسة الاستقصائية لأثر الألغام الأرضية، يتوقع اليمن أن تكون أربعة أقاليم في صعدة (قطابر، كتاف، سحار، الصفراء) ملوثة بالألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات، مع وجود مساحة يشتبه في أنها خطرة قد تصل إلى ٥٦٨ ٥٩٣ ١٧٢ متراً مربعاً، ويتوقع أيضاً أن تكون أربعة أقاليم في أبين (لودر، الوضيع، موديه، المحفد) ملوثة بالألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات مع وجود مساحة يشتبه في أنها خطرة قد تصل إلى ٦٠٠ ٦٨٩ ١٦٧ متر مربع.
- **في الحجة:** انتقلت شرارة الحرب من صعدة إلى محافظة الحجة. ولم تنطلق حتى الآن أنشطة المسح غير التقني، والمسح التقني، وإزالة الألغام وغيرها من الأنشطة في هذه المحافظة. وتشير المعلومات الواردة من السلطة المحلية في الحجة، إلى أن المركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام يتوقع أن تكون ثلاثة أقاليم من أصل الأقاليم السبعة والعشرين ملوثة بالألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات في هذه المحافظة. وهذه الأقاليم المشتبه فيها هي كشر ومستباء وبكيل المير.
- **في صنعاء:** أشارت التقارير الإعلامية، خلال أحداث ثورة عام ٢٠١١، إلى أن المركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام يتوقع وجود العديد من المناطق الملوثة بمخلفات الحرب من المتفجرات، ووجود مناطق صغيرة ملوثة بالألغام في إقليمين (نهم وأرحب).
- **في عمران:** انتقلت شرارة الحرب التي دارت في صعدة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ إلى محافظة عمران لتشمل إقليم حرف سفيان. ويعتبر هذا الإقليم أكبر منطقة تقع شمال عمران وعلى حدود محافظة صعدة.

٨- على الرغم من عدم إجراء مسح لمحافظات صنعاء وعمران والحجة فإنه يتوقع وجود تلوث بالألغام ومخلفات حرب من المتفجرات في هذه المناطق. وبتقدير درجة التلوث المحتمل عن طريق حساب النسبة المئوية للمناطق التي يشتبه في أنها خطرة في صعدة وأبين، قد يوازي مجموع المنطقة المتأثرة في هذه المحافظات الثلاث ٨٠٠ ٣٦٤ ٢٤٣ متر مربع (صنعاء ٠٠٠ ٤٠٠ ٧١ متر مربع، وعمران ٤٠٠ ٠٩٨ ١٥٣ متر مربع والحجّة ٤٠٠ ٨٦٦ ١٨ متر مربع). ولا تعدو هذه الأرقام أن تكون سوى تخمينات تحتاج إلى تأكيد. إذ من المتوقع أن يزيد عدد هذه المناطق أو يقل حسب نتائج الدراسة الاستقصائية لأثر الألغام المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٤.

٩- وقد نفذ اليمن منذ عام ٢٠٠٠ حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ مسحاً تقنياً للمناطق التي يشتبه في أنها خطرة واستناداً إلى هذا المسح قام بشطب عدد من المناطق التي يشتبه في أنها خطرة وأكد وجود عدد من حقول الألغام. وشطب/خفض ما مجموعه ٨٩٧ منطقة يشتبه في أنها خطرة تبلغ مساحتها ٠٧٦ ١١٨ ٨٣٨ متراً مربعاً من أصل ٣٩٨ ١ منطقة يشتبه في أنها

خطرة تبلغ مساحتها ٢٩٦ ٥٦١ ١٧٦ ١ متراً مربعاً، وذلك عن طريق إجراء مسح تقني لم يشمل حتى الآن ٥٠١ منطقة يشتبه في أنها خطرة تبلغ مساحتها ٢٢١ ٤٤٣ ٣٣٨ متراً مربعاً. وخلال عملية المسح التقني تأكد وجود ١ ٠١٥ حقل ألغام بمساحة ٨٧٦ ٥٤٦ ٥٠ متراً مربعاً، وعولج ما مجموعه ٩٠٨ حقول ألغام بمساحة ٦٢٠ ٤٠٣ ٤٢ متراً مربعاً، وهناك ما مجموعه ١٠٧ حقول ألغام بمساحة ٢٥٦ ١٤٣ ٨ متراً مربعاً تنتظر إزالة الألغام منها. وقد أفضت هذه الجهود إلى تحديد وتدمير ٣٧٦ ١١٩ لغماً أرضياً مضاداً للأفراد، و٠٧٥ ١٩٩ ذخيرة لم تنفجر، و٥١١ ٣ فخاً من الأفخاخ المتفجرة.

١٠- ونفذت عمليات إزالة الألغام في اليمن بالطريقة اليدوية وعن طريق الاستعانة بكلاب الكشف عن الألغام ووفقاً للمعايير الدولية والمعايير اليمنية. ويكفل اليمن جودة أعماله بنشر أفرقة ضمان الجودة خلال إجراء المسح التقني وعمليات إزالة الألغام، وكذلك بعد انتهاء عمليات المسح وإزالة الألغام.

١١- وهناك عوامل متعددة أعاقت الامتثال للاتفاقية خلال فترة التمديد الأولى وتشمل ما يلي: (أ) صعوبة الوصول إلى محافظات صعدة والحجة وعمران وأبين وصنعاء خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٩ إلى بداية عام ٢٠١٢؛ (ب) وجود عراقيل تقنية تشمل صعوبة تحديد الألغام المزروعة في المناطق الجبلية، والصحراء، والرمال المتحركة، حيث يصعب جداً استخدام أجهزة كشف الألغام بسبب وجود الحديد المغناطيسي في التربة وعمق مكان الألغام؛ (ز) موسم الرياح في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس خاصة في المناطق الصحراوية، وموسم الأمطار في فصل الصيف الذي يحد من إمكانية تنفيذ عمليات إزالة الألغام في هذه المناطق؛ (ح) الحاجة إلى إعادة هيكلة الشركات والفصائل لتصبح مجموعات صغيرة (فرق إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات) لأن معظم المناطق ملوثة بمخلفات الحرب من المتفجرات (القنابل العنقودية والأفخاخ المتفجرة)، وهو ما يستلزم توفير مزيد من المعدات اللوجستية لكل فريق؛ و(ط) عدم توفر التمويل المتعدد السنوات، ما يعيق إمكانية التخطيط السليم على المديين القصير والمتوسط وعدم توفر أموال كافية، ما يؤدي إلى تأخر تنفيذ الأنشطة المقررة.

١٢- لا يزال اليمن، في ظل استمرار حالة التلوث بالألغام، يحتاج إلى خمس سنوات تقريباً للوفاء بالتزاماته بموجب المادة ٥. وسينفذ اليمن خلال فترة التمديد الأنشطة التالية:

(أ) المسح التقني (أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ - أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)

- أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ - شباط/فبراير ٢٠١٤: في محافظات أبين والضالع والجوف وعمران، وحضرموت وإب ولحج ومأرب وصعدة وشبوة على مساحة تبلغ ٢٢١ ٤٤٣ ٣٣٨ متراً مربعاً؛

- آذار/مارس ٢٠١٤ – حزيران/يونيه ٢٠١٤: يتوقع وجود منطقة يشتبه في أنها خطرة في صعدة/في الأقاليم المتبقية (قطابر، وكتاف، سحار، والصفراء) دون معرفة مكانها؛
- آذار/مارس ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤: يتوقع وجود منطقة يشتبه في أنها خطرة في أبين/في الأقاليم الأربعة المتبقية (لودر، الوضيع، موديه، المحفد) دون معرفة مكانها؛
- تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤: يتوقع وجود منطقة يشتبه في أنها خطرة في الحجة/في الأقاليم الثلاثة المتبقية (بكيل المير، مستباء، كشر) دون معرفة مكانها؛
- تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤: يتوقع وجود منطقة يشتبه في أنها خطرة في صنعاء/في إقليمين (نهم، أرحب) دون معرفة مكانها؛
- تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤: يتوقع وجود منطقة يشتبه في أنها خطرة في عمران (إقليم حرف سفيان) دون معرفة مكانها.

(ب) إزالة الألغام (حزيران/يونيه ٢٠١٤ – شباط/فبراير ٢٠٢٠)

- حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى أيار/مايو ٢٠١٥: حالة التلوث المعروفة على مساحة تبلغ ٦٥١ ٦٢٨ ١ متراً مربعاً وفي منطقة إضافية حُددت في إطار المسح؛
- حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦: حالة التلوث المعروفة على مساحة تبلغ ٦٥١ ٦٢٨ ١ متراً مربعاً وفي منطقة إضافية حددت في إطار المسح؛
- حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى أيار/مايو ٢٠١٧: حالة التلوث المعروفة على مساحة تبلغ ٦٥١ ٦٢٨ ١ متراً مربعاً وفي منطقة إضافية حددت في إطار المسح؛
- حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى أيار/مايو ٢٠١٨: حالة التلوث المعروفة على مساحة تبلغ ٦٥١ ٦٢٨ ١ متراً مربعاً وفي منطقة إضافية حددت في إطار المسح؛
- حزيران/يونيه ٢٠١٨ إلى أيار/مايو ٢٠١٩: حالة التلوث المعروفة في مساحة تبلغ ٦٥١ ٦٢٨ ١ متراً مربعاً وفي منطقة إضافية حددت في إطار المسح؛
- حزيران/يونيه ٢٠١٩ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٠: أي مناطق أخرى متبقية.

١٣- سينفذ اليمن هذا العمل بالاعتماد على ما يملكه من قدرات حالياً، وهي تشمل ست شركات لإزالة الألغام، وفصيلاً لإزالة الألغام، وثمانية أفرقة للتخلص من المعدات المتفجرة، وخمسة أفرقة للتوعية بخطر الألغام، وثلاثة أفرقة لمساعدة الضحايا، وسبعة وعشرين فريقاً لتقديم الدعم الطبي، وثلاث مجموعات من كلاب كشف الألغام، و١٢ فريقاً للمسح التقني وفريقين لضمان الجودة. وعلاوة على ذلك، يسعى اليمن إلى زيادة قدراته بالقيام بما يلي:

- بحلول نهاية عام ٢٠١٣، سينتدب المركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام من وزارة الدفاع مجموعة جديدة مكونة من خمسين شخصاً متخصصاً في إزالة الألغام؛
- من المقرر أن يطور المركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام معدات إزالة الألغام القديمة (أجهزة كشف الألغام ومعدات الحماية والمركبات وما إلى ذلك)، وأن يشتري لموظفيه معدات جديدة لإزالة الألغام؛
- من المقرر أن يحدِّث المركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام معايير إزالة الألغام لتتماشى مع المعايير الدولية المحدثة؛
- المركز بصدد التعاقد مع مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام لأغراض إنسانية لتطوير نظام إدارة المعلومات الخاصة بالأعمال المتعلقة بإزالة الألغام إلى النسخة الجديدة ٦-٧.

١٤- وسيبلغ مجموع تكاليف الأنشطة التي ستنفذ خلال فترات التمديد الثلاث التي تستغرق كل منها خمس سنوات ٧٥٦ ٨٢٧ ٦٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة ستوفر منها الحكومة اليمنية ٠٥٦ ٣٥٣ ١٥ دولاراً بينما ستوفر الدول المانحة ٧٠٠ ٤٧٤ ٥٠ دولار.

١٥- وكما ذكر أعلاه، تتوقع اليمن أن تتمكن من إزالة الألغام من المناطق الملغومة المؤكدة التي لم يشملها المسح بعد، بالإضافة إلى المناطق الملغومة المعروفة. لكن اليمن واثق من قدرته على تطهير حقول الألغام التي حددت في إطار عمليات المسح التي أجريت خلال فترة التمديد. ولذلك، فإن قبول هذا الطلب والموافقة على التمديد لمدة خمس سنوات من آذار/مارس ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠٢٠ سيكون محل تقدير اليمن. ومن الواضح أن ذلك يعتمد إلى حد كبير على التكهنات المتعلقة بنتائج عمليتي المسح التقني وغير التقني، واليمن يتعهد بتقديم معلومات محدثة عن التقدم المحرز وعن نتائج هذا المسح.